مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية		ا لرقم
المصدر : القبس	موقع الواب :		البلد الكويت
	التاريخ 2012-04-11	العدد و [ص]:	

عندما تظلم المرأة نفسها وتدعم أعداءها

منذ سنوات والحديث عن حقوق المرأة لا ينتهي، بل إن المطالبة بها أصبحت معركة لدى البعض وأخذت أبعادا اجتماعية وسياسية واتسعت دائرتها لتصبح محورا مهما عند نقاش الحريات والمساواة في مجتمع ما. فحقوق المرأة وعدم ممارسة التمييز ضدها تظل معيارا حساسا لمستوى الحريات والعدالة في أي مجتمع.

عموما قضية المرأة وحقوقها ليست قضية مجتمع عربي أو دولة بحد ذاتها، لأن المشتركات من ثقافة وأعراف وتقاليد جعلت المشكلة عربية لا محلية. المفارقة أن الثورات العربية فيما يسمى الربيع العربي قامت لأجل الحرية والعدالة، لكن أول ضحاياها كانت المرأة، حتى في دول مثل مصر أو تونس التي كانت تحققت فيها مكتسبات تقدمت بها على المرأة في مجتمعات عربية أخرى.

هذه النكسة، أو التراجع خطوات إلى الوراء، يبدو أنها حالة متمددة في الوطن العربي، ومنها الكويت بالطبع، الذي بدأ الحديث القلق فيها عن وضع المرأة بعد صعود قوى سياسية في المجتمع لا تنظر الى حقوق المرأة بارتياح، بل إنها قد تكون خطرا عليها. هذا القلق يرجع الى تاريخ من الصراع والجدل بين المطالبين بحقوقها وبين هذه التيارات والقوى التي كانت في كل مرة تقف ضد أي توجه يسعى لإقرار حقوقها أو رفع ظلم أو تمييز عنها. وما يحدث كما قلنا سابقا في دول الثورات يؤكد أن هذا القلق مبرر جدا.

لكن من جهة أخرى، ولنظرة أكثر اتساعا وموضوعية يجب أن نتساءل: أليست المرأة هي نفسها هي إحدى من دعم هذه القوى لتصبح أكثر تأثيرا في المجتمع وفي اتخاذ القرار؟ وهل يصح أن نتحدث عن ظلم واقع عليها وهي ترضى أن يأتي من يختزل من حقوقها، وربما يحاسبها مثلا حتى على ما ترتديه عندما يطرح فكرة ما يسمى بقانون الحشمة؟

هناك من يطالب بحقوق المرأة ويعتبر هذا الموضوع قضيته، ولكن ألا يجب أن يكون قضية صاحبة الشأن أولا؟ تساؤلاتنا هذه طرحناها على بعض المهتمات والناشطات في مجال حقوق المرأة.

تجارب لم تنضج

رنا الخالد تحدثت عن العوامل التي جعلت المرأة تحقق الكثير من الانجازات في فترة الخمسينات في المجال الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي:

*أول العوامل مشروع الدولة انذاك الذي شمل بشكل رئيسي وجدي وفعال تعليم المرأة واشراكها في بناء الدولة، ثانيا نشوء حركة حقوقية نسائية تطالب بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات، وكانت لها مواقف صارمة وحازمة في هذا الشأن، أضف الى ذلك انفتاح المجتمع انذاك على الثقافات والتأثيرات الخارجية اذ كانت بداية برنامج البعثات الدراسية الى الخارج سواء الى مصر والشام او الى الولايات المتحدة واوروبا.

لكن هذا لا يعني أن هذه التجارب وصلت إلى النضج الكافي، وأن المرأة حققت ما تطمح إليه، خصوصا أنها لم تحصل على حقوقها السياسية إلا منذ سنوات قليلة.

على الرغم من ذلك ترى الخالد أن هذه التجربة التي لا تزال في المهد وضعت المرأة على المسار ومن الصعب أن تحيد عنه مهما اشتدت المحاولات. وأضافت:

*على الصعيد الاجتماعي، المسألة من وجهة نظري، أكثر تعقيدا. حركة الانفتاح الاجتماعي في الستينات كانت قصيرة العهد ولم تستمر الدولة في ترسيخ هذا الانفتاح في مشروعها، بل ساهمت في عكس ذلك الاتجاه لاحقا (اي من السبعينات الى يومنا هذا)، فالمجتمع الكويتي اليوم تتميز شريحة كبيرة منه بالمحافظة الاجتماعية، ناهيك عن أن الكثير من النساء بسبب حداثة تجربة الانفتاح وتراجع دور الدولة هنا، لا يزلن يحملن في تركيبتهن التناقضات وازدواجية المعايير بين الرجل والمرأة، حيث لا تزال هذه المعتقدات متفشية في المجتمع وفي جزء كبير من النسيج الاجتماعي الكويتي. ولا نستغرب ان تكون متأصلة ليس فقط في الرجل وانما في المرأة كذلك، فكلاهما في كثير من الأسر يتربى على هذه المعتقدات. ناهيك كذلك عن دور الحركات الدينية السياسية التي تصدرت الساحة السياسية في العقدين الاخيرين، في تغذية ومساندة المحافظة الاجتماعية التي من اركانها التمييز بين الرجل والمرأة. ولكن لم يخلو خطاب الحركات الدينية السياسية من التغير لصالح المرأة والاعتراف بحقوقها السياسية.

ولكن في المحصلة، أرى أنه من الصعب جدا الوقوف في وجه التطور والمزيد من الحقوق والعدالة للمرأة، خاصة في دولة كدولة الكويت التي تتمتع بوجود سقف عال من حرية التعبير ومن وجود مؤسسات راسخة في المجتمع المدني.

ظلم مزدوج

د. إقبال العثيمين رأت أنه لا يمكن الحديث عن حقوق المرأة بمعزل عن حقوق الرجل كمواطن على الرغم من أن المرأة في مجتمعنا تعتبر مواطنا من الدرجة الثانية. كلاهما يعتبر مظلوما في رأيها، لكن الظلم الواقع على المرأة مزدوج لإنه ظلم من الرجل وظلم من المجتمع.

ثم تساءلت عمن يحدد مصلحة المرأة وتحدثت عن تجربة مرت بها حول هذا الموضوع:

*في الثمانينات جمعنا ألف توقيع من أجل المطالبة بحقوق المرأة السياسية، لكن في المقابل جمعت نساء ما يقارب الخمسة آلاف توقيع ليعلنّ رفضهن لحقوقهن السياسية التي نطالب نحن بها.

بمعنى أن مسألة مصلحة المرأة يحددها وعيها، فهي قد ترى مصلحتها في إرضاء زوجها الذي يطلب منها إعطاء صوتها لمرشح ما، أو مصلحتها مع هذا المرشح الذي يتوافق مع عقليتها ومع قيم المجتمع التي تؤمن بها. اعتقد أن المجتمع بشكل عام وليس المرأة فقط يحتاج الى العمل على وعيه فنتائج الانتخابات أظهرت أن الرجل خيّب أملنا أيضا.

الجهات الناشطة في مجال حقوق المرأة والجمعيات النسائية لم يكن عملها في المستوى المطلوب، ولم تعمل على توعية المرأة، وركزت على الحق السياسي مع أن هناك حقوقا أخرى لم تحصل المرأة عليها أو تدركها. بمعنى أنها لم توع ثقافيا واجتماعيا بشكل كاف.

عمل متأخر

عائشة الرشيد انتقدت النخبة الثقافية النسائية، ورأت أنها لا ترى أي دور لها في دعم المرأة وبالتحديد عندما خاضت

معركتها الانتخابية:
*كان يجب تجهيز نساء لخوض هذه المعركة في مختلف الدوائر، وأن يتم العمل على ذلك قبل عام على الأقل، حتى تكون لهن قاعدة انتخابية ويعملن مبكرا على قضايا المرأة وما إن يصلن البرلمان حتى يشتغلن على اقرارها.
أنا كامرأة لا أثق بأي من النساء اللواتي وصلن الى البرلمان في السابق، لأنهن ما إن وصلن حتى تخلين عن قضايا المرأة وعملن على تحقيق مكاسب شخصية لهن.
ثم وجهت الرشيد اللوم الى الجمعية الثقافية النسائية والى لجنة شؤون المرأة في مجلس الوزراء، وقالت إنهما لم يحققا أي انجاز للمرأة. ثم تحدثت عن ضرورة كسر احتكار بعض الوجوه وتأهيل وتقديم صف آخر من الوجوه الشابة للعمل في مجال النشاط الاجتماعي والنسائي المتعلق بالمرأة، خاصة أن المجتمع الكويتي تمثل شريحة الشباب فيه نسبة تقارب 64%
ثم قالت إن الرجل استغل كل الفرص وأخطاء المرأة ليمارس عليها النصب السياسي، لكنها عندما أوصلته خذلها.
واضافت:
*أوصلت المرأة الرجل الى البرلمان كرد فعل على أنانية وخذلان الناشطات النساء لها. فالمرأة المطلقة او الأرملة أو أي شريحة من النساء لديها مطالبات وحقوق لم تستطع الناشطات النساء أن يجدن حلا لها، إضافة إلى أن الإعلام قصر طبعا في توعية المرأة لكونه إعلاما مسيسا وموجها بحسب المصالح الشخصية. كل هذه الأخطاء أدت الى أن توصل المرأة الرجل الى البرلمان ولم تجن هي شيئا في النهاية، وكما يقال على نفسها جنت براقش.

حقوق كاملة

د. نيرمين الحوطي كان لها رأي مختلف بالنسبة لحقوق المرأة وقالت إنها أخذت حقوقها كاملة إلا في بعض الأمور التشريعية والقانونية كتجنيس أبناء الكويتية المتزوجة بأجنبي على سبيل المثال. لكنها أيضا وجهت النقد الى النساء اللواتي كن تحت قبة البرلمان وضيعن في رأيها قضايا المرأة ولم يعملن عليها بالشكل الصحيح:
*بسبب أجنداتهن الخاصة ورغبتهن في الظهور الإعلامي تخلين عن قضايا المرأة، وعموما المرأة هي عدوة المرأة لأنها عندما تملك زمام القرار تكون أول من يتخلى عن قضاياها الخاصة، وتضطهد المراة التي تعمل معها إذا كانت في موقع سلطة. ولو لاحظنا فإن الرجل هو من عمل على أخذ حقوق المرأة وإعادتها إليها.

ثقافة ذكورية

د. فاطمة عياد قالت إن هناك اهتماما حقيقيا ممن يطالبون بحقوقها، لكن كثيرا من النساء صوتوا للرجال ولم يصوتوا للنساء في الانتخابات البرلمانية الأخيرة مما يجعلنا نتساءل عن سبب فقدان قناعتهم بالمرأة:
*هناك كم من التراث والثقافة والتاريخ أثر في عقول النساء وأفسدها وجعلهن يصلن الى قناعة أن المرأة لا تستحق حقوقها وأن ما أخذته زيادة عليها بل إن بعضهن وصلن الى مرحلة لوم ونقد الذات. هناك تشويه متعمد من عدة جهات لفكر ووعي المرأة سواء من المناهج أو الثقافة أو وسائل الإعلام إضافة الى التفسير المغلوط لمفهوم القوامة في الاسلام. وهذا أمر غير مستغرب لكون الثقافة بمجملها ذكورية ومن يكتب المناهج والقوانين ويدير الإعلام هم من الذكور.
ليلاس سويدان